

## قضية

# لبنان والتعذيب مكانك راوح

رغم التعهدات الرسمية بتجريم التعذيب، يحتفل لبنان باليوم العالمي لمناهضة التعذيب من دون أن يتقدم أية خطوات فعلية في التشريع والممارسة. رزمة المطالب المكدسة يعاد التذكير بها هذا الأسبوع عبر تقارير أهلية واعتصام أمام السرايا

## طائفية

تطلق الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب «الف» في مؤتمر صحفي يعقد في فندق كراون بلازا، الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم تقريراً عن البعد الاجتماعي الثقافي للتعذيب في لبنان. ويتضمن التقرير نتائج دراسة عن نظرة الرأي العام اللبناني تجاه العنف والتعذيب، تبين أن العنف عادة مقبولة بين اللبنانيين، وأن ترافقها مع ضعف دولة القانون، يجعل من ممارسة التعذيب فعلاً مقبولاً أيضاً في المجتمع اللبناني. في المقابل يستند تقرير أعدده مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب التي طائفية المجتمع اللبناني وانعكاسها على التعذيب. ويوصي التقرير بضرورة إصدار قانون يجرم التحريض الطائفي، وتنمية وعي المواطنة لتحريض اللبنانيين من أسوأ السجون في العالم، السجن الطائفي، المولد الأساسي للعنف والتعذيب.

## بسام القنطار

يمكن الجمعيات اللبنانية الناشطة في مناهضة التعذيب أن تعيد توزيع بيانها المشترك الذي صدر العام الماضي بمناسبة 26 حزيران، الذي يصادف اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. لا جديد تحقق، لا في الإدارة والتشريع، ولا في الثقافة والممارسة. التوتر الذي رافق عمل حكومة سعد الحريري الهشة واستقالتهما لاحقاً، راكم مشاريع القوانين المكدسة في أدراج اللجان النيابية وأمانة مجلس الوزراء، وبرزت إلى الواجهة انتفاضات السجون، ولا سيما في رومية، فيما لا تزال التقارير اللبنانية والدولية غير الرسمية تؤكد استمرار التعذيب أثناء الاحتجاز، وخصوصاً لدى شعبة المعلومات والمباحث الجنائية في قوى الأمن الداخلي، واستخبارات الجيش اللبناني، واللجان الأمنية التابعة للأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية.

لائحة الانتهاكات تطول لتشمل حالة الإفراط في استخدام القوة، التي أدت إلى مقتل العديد من المدنيين، فيما ظل العاملون/ات في الخدمة المنزلية عرضة للتمييز والإيذاء على نطاق واسع، ولم تتخذ خطوات رسمية تذكر للتحقيق في مصرير آلاف الأشخاص الذين فقدوا منذ الحرب الأهلية، ما زاد من التعذيب النفسي والمعاناة المستمرة لذويهم. انضم لبنان إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من طرق المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة عام 2000، وتلزم هذه الاتفاقية السلطات باحترام حقوق الإنسان ومنع استعمال القوة المفرطة عند ممارستها عملها، كذلك انضم إلى البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية عام 2008. ولعل النقطة المحيطة الوحيدة في تنفيذ لبنان التزاماته بناءً على هذه الاتفاقية وملحقاتها سماح السلطات في أيار عام 2010 بزيارة «اللجنة الفرعية لمنع التعذيب» التابعة للأمم المتحدة لبنان. إلا أن تقرير هذه اللجنة بقي سرياً، فيما

تقاعست بيروت عاماً أحر، عن تقديم تقرير ملزم، يبين التقدم المحرز على مستوى تطبيق بنود الاتفاقية. ورغم أن قانون أصول المحاكمات الجنائية يتضمن مواد تحدد الحقوق التي يتمتع بها كل مشتبه فيه قيد التحقيق، وأثناء مثوله أمام القضاء، يحتاج هذا القانون

إلى تعديلات جذرية وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية الدولية. أما قانون العقوبات، فلا يزال قاصراً عن تغطية جميع الجرائم كما وردت في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية، وبقيت مبادرات وزارة العدل لمراجعة قانون العقوبات وتعديله على نحو يتواءم مع الاتفاقية، مجرد

## تقرير

## «بلطجية» يعتدون على مخفر البسطة

ومن الذين يتعاطون باستمرار حبوب الهلوسة والمخدرات، لذلك لم يظهر أن ثمة سبباً حقيقياً دفعهم إلى الاعتداء. هكذا، يمكن أن يظهر التحقيق لاحقاً أن الاعتداء لم يحصل إلا لـ «التسلية أو للهزة من رجال الأمن، حيث يبدون كـ «ملطشة» لكل من يريد أن يتسلى». وعلمت «الأخبار» أن أحد المعتدين اسمه عمر ق. وأنه كان قد اعتدى سابقاً على أحد المواطنين وطعنه بسكين، فأوقف مدة وجيزة فقط، ثم عاد إلى سيرته «البلطجية» الأولى التي يعرفه بها سگان منطقة البسطة. وفي هذا السياق، طالب مسؤول أمني متابع لملفات هؤلاء «الزعران والبلطجية» بأن تكون الأحكام القضائية التي تصدر بحقهم قاسية، بدل أن يدخلوا السجن كل مرة فترة وجيزة، ثم يخرجوا كما كانوا، وربما أسوأ، بحيث يصير أحدهم مستعداً لقضاء أيام قليلة في السجن «في مقابل متعته بالاعتداء على المواطن وقوى الأمن». يُذكر أن هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها، إذ سجلت البلاغات الأمنية حصول اعتداءات عدة على دوريات لقوى الأمن خلال الأيام الماضية، منها شهر أحد الأشخاص سلاحاً حربياً رشاشاً بوجه عناصر إحدى الدوريات، كما رشقت سيارة تابعة لأحد المخافر أثناء تاديتها عملها بالحجارة والبيض والبندورة.

## محمد نزال

«رجل أمن بلا هيبة لا يمكن اعتباره رجل أمن». بهذه العبارة يلخص أحد الضباط ما يعانیه رجال الأمن في تعاملهم مع الناس. إننا، هي الهيبة، التي بسبب فقدانها «تجرأ بعض الخارجين على القانون واعتدوا على عناصر حرس مخفر البسطة». ماذا حصل هناك؟ يجيب الضابط باقتضاب: «جاء بعض الزعران واعتدوا على عناصر حرس المخفر، وقبض على معظمهم في اليوم التالي، وأحيلوا على المحكمة العسكرية». هل يُعدُّ أمراً عادياً أن يحصل ذلك؟ وكيف يُشتم ويُضرب الحارس الذي يفترض أنه يحمي مكاناً من التعرض لأي اعتداء؟ لا يُظهر الضابط أبداً من علامات الاستغراب حيال هذا السؤال، إذ بدا كأنه قد «اعتاد» الفكرة، فقال: «مثل هذه الحوادث تحصل باستمرار، المشكلة تكمن في هيبة رجل الأمن الساقطة من أعين المواطنين، علماً أن لا أحد يتعرّض ويسيء إلى هذه الهيبة سوى الزعران، الذين لا يعلمون أن التطبّع مع فكرة كهذه يسيء إلى الأمن في البلد قبل رجل الأمن». ماذا عن أسباب الاعتداء؟ يؤكد الضابط أنه «لا أسباب سياسية أو طائفية في ما حصل، إذ إن المعتدين هم من أصحاب السوابق والمشهورين بخروجهم على القانون،

على  
فكرة

أوقفت القوى الأمنية  
المواطن رشيد. خ. (28 عاماً)  
بعدما عثرت في حوزته على  
مسدس حربي، وذلك أثناء  
تفتيشه داخل حرم مطار  
بيروت، عندما كان مسافراً  
إلى العاصمة الفرنسية.  
وبالإستماع إلى إفادته، قال  
انه نسي المسدس داخل حقيبة  
الكومبيوتر المحمول خاصته،  
ولم يكن يقصد نقله إلى الطائرة.  
أحيل الموقوف إلى القضاء  
المختص، حيث أخلى سبيله  
بسند إقامة لاحقاً وتم ضبط  
المسدس ومصادرته.

## محاكم

## السجن لخاطفي الطفل الخنسا

بعد أكثر من سنتين على حادثة خطف الطفل أمين الخنسا من أمام منزله في منطقة الغبيري، وتمكن القوى الأمنية من إعادته إلى أهله سالماً، أصدرت محكمة الجنايات في بيروت برئاسة القاضي بركان سعد، أمس، حكمها في القضية بحق الخاطفين. وجرّمت المحكمة كلاً من عبد الناصر م. وخالد ش. وإبراهيم أ. بالجناية المنصوص عليها في المادة 569 عقوبات، وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بكل منهم، وخفضها خفضاً تقديرياً إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة 5 سنوات. وكان لافتاً إعلان براءة أحمد أ. مما كان قد أسند إليه بسبب عدم كفاية الدليل،

علماً أنه كان غائباً عن جلسة المحاكمة الختامية، فيما معظم المحاكم تلجأ إلى تجريم الغائبين إلى حين متولهم ومحاكمتهم، وهذا ما لم تفعله المحكمة في بيروت لانتفاء الضرورة، مستردة بذلك مذكرة إلقاء القبض الصادرة بحق أحمد. يُذكر أن خاطفي الطفل كانوا قد اتصلوا هاتفياً بوالده بُعيد الاختطاف، وطلبوا فدية مالية، وهذا ما اعترفوا به أثناء التحقيق معهم بعد توقيفهم. وقد جاء في إفادتهم أمام القضاء لاحقاً: «اعترفنا بفعلتنا لالانتهاء من القضية بسرعة، وذلك بعدما أربكتنا الضجة الإعلامية وزادت الأمور تعقيداً».

**Orientplus**  
Lebanon s.a.l.

**VARNA**

Every Wednesday Starting from 6 July

\* Includes 7 nights accommodation, ticket, meet & assistance, daily visits by our Lebanese guides, Mobile & Mobile sim card, daily Breakfast, Lunch & Dinner

Full Programs: SPAIN: 1425€ - THAILAND: 1495\$ - CIVIL MARRIAGE: 1370€  
Other destinations: BODRUM: 605\$ - MARMARIS: 640\$ - RODOS: 635\$

Jdeideh - 01.900598, 01.901598, 03.258336 - www.orientplus.com